مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــــرام

التاريخ : ١٩٧١/٦/١٨

في لجنة الدستور :

مناقشة حول النظام الرياسى والعلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية

اثيرت أمس فى اجتماع لجنة الدستور برياسة السيد حافظ بدوى رئيس اللجنة مناقشة حول نظام الحكم فى الدولة وما اذا كان رياسيا او برلمـــانيا ، وحول العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية فى البلاد .

وقد بدأ **الدكتور مصطفى ابو زيد المدعى العام الاشتراكى** ، المناقشة باقتراح ان يكون نظام الحكم رياسيا ، يتولى فيه رئيس الدولة السلطة التنفيذية ويزاولها بنفسه ، وقد يكون هناك رئيس وزراء ، ولكن سلطة التقرير لرئيس الدولة

وبالنسبة لمدة رئيس الجمهورية فى الحكم ، ايد المدعى الاشتراكى الرأى القائل بأن تكون ٦ سنوات قابلة للتجديد بعد استفتاء الشعب . وقال ان رئيس الدولة زعيم نهضة واذا وجد الشـــعب أنه أحسن التصرف فيجب أن يجدد مدته

وبالنسبة للبرلمـــان ، اقترح العمل بنظام المجلس الواحد ، كما اقترح الابقاء على المسئولية الوزارية الفردية .

وتحدث عن وظيفة المدعى العـــام الاشتراكى ، فقال انه محامى الشعب والمدافع الاول عن حريات الافراد ومبدأ سيادة القانون ، ولذلك يجب أن يتصرف باستقلال تام ، وان يختار بالانتخاب .

وتحـــدث الدكتور ابراهيم درويش الاستاذ بكلية الاقتصاد فاقترح ان يقوم نظام الحكم فى مصر على المبادىء التالية

- ايجاد **سلطة تشريعية قوية** وقال ان مجلس الشعب لم يؤد دوره التقليدى ولم يستطع أن يمارس حق الاستجواب.
- ايجاد **سلطة تنفيذية قادرة** من حيث القرارات والاخذ بنظام المجالس المتخصصة وتنفيذ سيادة القانون .
- ايجاد **وسائل للتعـــاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذيـــة** بحيث تكون قوتهما متوازنة وليست فى كفة واحدة على حساب الاخرى .

واقترح تجديد مدة الرياسة بســـت سنوات غير قابلة للتجديد وان يـــكون هناك اكثر من مرشح لافساح فرصـــة المفاضلة امام الشعب .

وفيما يتعلق **بالاتحاد الاشتراكى** اقترح ان يكون **مؤسسة سياسية** لاعلاقة لها بالسلطة ، ولاتتدخل فى سلطة الدولة.

ثم تحدث الدكتور سليمان الطماوى استاذ القانون العام بجامعة عين شمس فقال ان مشكلة مصر هى انعدام فاعلية الاجهزة التنفيذية ، كما انه خلال هذا القرن لم يكمل اى مجلس نيابى مدته ، ولم يسحب اى مجلس الثقة من وزير او من وزارة ، وحتى الاستجوابات التى قدمت كانت تنتهى بشكر الحكومة .

واقترح ان ينص الدستور على عـــدم حل مجلس الشعب ، ولاحتى باستفتاء

شعبى ، الا اذا انتهت مدته الدستورية.

وتحدث **الدكتور مصطفى كامل مراد وكيل مجلس الشعب** ، فاعترض على ماقترحه الدكتور أبوزيد من تقوية السلطة التنفيذية فى مصر ، وقال ان هـــذه السلطة لاتنقصها تقوية .. واقترح ان يباشر رئيس الدولة مسئولية الحكم بواسطة الوزراء والمجالس المتخصصة. كما اقترح الغاء منصب نواب رئيس الوزراء ،

وابدى **الدكتور ثروت بدوى استاذ القانون الدستورى** ، تخوفه من اطلاق يد السلطة التنفيذية بلا ضوابط .

واعترض الدكتور القاسمى الطرشوبى على ماأعلنه المدعى الاشتراكى من انه سيكون له تابعون يجمعون له المعلومات وتساءل هل سيعتمد المدعى على نظام المخبرين ؟